

الفصل السادس

التصنيع فى مصر الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

أولا : التصنيع فى مصر من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ (مرحلة إقرار النظام والشعور الوطنى) .

ثانيا : التصنيع فى مصر من ١٩٦١ حتى ١٩٧٠ (مرحلة رموز الاشتراكية والانتكاسة) .

بعد التصنيع بحق أخطر وأقوى إضافة ساهمت بها الفترة الناصرية ، حتى لتوشك مع بعض التحفظات أن تكون إضافة جديدة وبكرا من الناحية العملية ، رغم وجود إرهابات لا بأس بها فى نهاية المرحلة السابقة . إن ثورة الصناعة التى حدثت فى الحقبة الناصرية ما هى إلا امتداد للثورة السياسية فى مصر ، بل قل إنها صناعة الثورة أكثر من أى شئ آخر . إن جوهر التغيير الجديد الذى طرأ على الصعيد المجتمعى فى مصر يكمن أساسا فى التحول من اقتصاد التصدير إلى اقتصاد تصنيعى مستقل .

وعلى هدى ذلك فإن هذا الفصل يهدف إلى معرفة واقع التصنيع الذى شهدته الحقبة الناصرية . إن هذا الفصل يسعى إلى تقديم وصف لهيكل الصناعة المصرية من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ والمجهودات والسياسات الصناعية التى سادت هذه الحقبة . ولتبيان جهود التصنيع فى هذه الحقبة ، فإن هذا الفصل ينقسم إلى جزئين الأول يهتم بالفترة من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ فترة إقرار النظام والشعور الوطنى . أما الجزء الأخير فيهتم بالتصنيع فى فترة الإجراءات الاشتراكية والانتكاسة أى من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٠ .

أولا ، التصنيع فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ (مرحلة إقرار النظام والشعور الوطنى) .

مما لا شك فيه أن ثورة يوليو ١٩٥٢ بكل ما أتت به من تحولات جذرية فى البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المصري ، وما ترتب عليها من آثار واسعة المدى داخليا وخارجيا ، يجعل منها أهم الأحداث التاريخية قاطبة فى القرن العشرين . والواقع انه حينما واثت الظروف الموضوعية المناسبة حتى هبت حركة يوليو ١٩٥٢ لتغيير معالم البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة وتستخلص الاستقلال الوطنى . ومن أهم هذه الظروف الموضوعية : تدهور النظام السياسى القديم وعجزه عن تقديم بديل للمشكلة الوطنية التى جوهرها جلاء الانجليز ووجود حاكم يملك ولا يحكم ، وتلكوء النظام القديم بما فى ذلك الوقوف متفرجا بون حسم المشكلة الاجتماعية التى فاقت حدتها فى الخمسينات ، حيث الفوارق الاجتماعية الحادة ، وما نجم عنها من تناقض بين من يملك ومن لا يملك . إن ثورة يوليو ١٩٥٢ فى عصر تعد نقطة انقطاع حاسمة بين نظام قديم وآخر جديد (١) .

(١) السيد يس (مشرفا) ، مقامة كتاب الثورة والتغير الاجتماعى : ربع قرن بع ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٢

لقد عرف المجتمع المصرى حكم الاستعمار الأجنبى والنظام الملكى مئات الأعوام . ومنذ عام ١٩٥٢ ولأول مرة منذ ما ينوف عن خمسمائة عام عرفت مصر كيف تحكم من خلال أبنائها . إن سيطرة الضباط الأحرار على زمام الحكم والسلطة تكون عقلية الصفوة الحاكمة التى تستند إلى العقلية الزراعية وسياسة التصدير قد تبدلت ، ويبدو ذلك واضحا من سياسة العهد الجديد الصناعية التى تميزت عن السياسة السابقة بالابتكار والتنوع . ويبدو أن التنمية الصناعية لم تشغل فكر قادة الثورة فى مهد حركتهم ، إلا أن تصريحاتهم وبياناتهم تشهد على وعيهم بحاجة البلاد إلى التصنيع . وقد تركز التأكيد فى سياستهم الاقتصادية على وجوب تقديم العون إلى الصناعة وتمكينها من التوسع وتقديم الحوافز بصورة محددة إلى الاستثمارات الخاصة للصناعة .

لقد سعت القيادة السياسية إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على السواء ، وذلك عن طريق زيادة امتلاك أسهم الشركات المحلية ، فإذا كان لهم الحق فى امتلاك ما لا يقل عن ٥١ ٪ من أسهم أية شركة بموجب القانون رقم ١٢٨ لعام ١٩٤٧ ، فإن القانون الصادر فى يوليو ١٩٥٢ سمح لهم بامتلاك ٥١ ٪ من أسهم الشركات ، أى أنه عكس الموقف . وعلى الرغم من التسهيلات التى قدمتها قادة الثورة لإغراء رأس المال الخاص للاتجاه نحو الصناعة ، إلا أنه لم يندفع صوب التصنيع ، لذا راح العسكريون يضغطون على الطبقة الرأسمالية المحلية لاستثمار أموالها فى الصناعة . فبالإضافة إلى التأكيدات الأيديولوجية واختيارها كبار رجال الأعمال أعضاء فى مجالس التنمية القومية ، وتجنب الخول فى المجال الصناعى بون مشورة اتحاد الصناعات المصرى ، وخفض الضرائب وإضفاء مزيد من الحماية الجمركية على الصناعات المصرية ، إلا أن الرأسمالية المصرية عزفت عن المشاركة فى عمليات التصنيع (١) .

وعلى الرغم من أن الزراعة قد حظيت باهتمام بالغ وباكراً غداة نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ويتضح ذلك فى التوسع فى مساحة الأرض الزراعية ، وإعادة توزيع الملكية الزراعية ، إلا أنها اهتمت أيضا بتنويع الهيكل الاقتصادى من خلال التصنيع ، ويتبدى ذلك فى تشجيعها للصناعة وخاصة التابعة للقطاع الخاص واشتراك الحكومة فى مشروعات صناعية جديدة ، وزيادة معدلات الاستثمار فى قطاعات الكهرباء ، وبعض الخدمات . وجرى بنا أن نوضح أن الاهتمام الأول أقصد الزراعة - جاء مبكرا ، بينما الاهتمام الثانى جاء فى فترة

(١) ايغور بيلياييف وافغينى بريماكوف ، مصر فى عهد عبد الناصر ، ص ٩٧ - ٩٨ .

متأخرة ، واتخذ شكلا بطيئا لا يخلو من تردد . ولكن على أية حال إذا كانت الثورة قد اهتمت بالزراعة مبكرا ، فإن قانون الإصلاح الزراعى كان له هدف مزبوج ، الوجه الأول منه يهدف إلى النهوض بالزراعة ، أما الوجه الآخر فكان يهدف إلى تحويل الفائض الزراعى إلى الصناعة (١) .

إن الاهتمام بالزراعة كان مطلباً هاما لبلوغ الصناعة مداها ، لذا نجد أن الصناعة التى ازدهرت فى الهيكل الانتاجى المصرى كانت مرتبطة بصورة متعاظمة بالقطاع الزراعى ومنتجاته ، ويتمثل ذلك فى صناعات الطحج والغزل والنسيج والصناعات الغذائية . إن تطوير الزراعة يعد مطلباً ملحا لإيجاد تنمية صناعية تعمل على توفير حاجات السكان ، والاستعاضة عن الواردات الأجنبية ، وإيجاد الاستقلال الوطنى ، ووقاية المجتمع من شرور التبعية .

وعلى الرغم من ثورية الإجراءات التى اتخذتها الثورة فى مجال الزراعة ، فإن الإجراءات التى اتخذت فى التصنيع تخلص من راديكالية واضحة ، إذ كانت هذه الإجراءات غير كافية لجذب رؤوس الأموال إلى الصناعة المصرية ، لذا ظلت السوق المحلية للمنتجات الصناعية راكدة . وإذا كانت الزراعة هى القاعدة الأساسية للتطور الاقتصادى والممول الحقيقى للصناعة ، فإن الصناعة تعد أكبر مساهمة وأعظم أثرا فى سجل مرحلة الثورة ، تلك التى هيأت كل محاولات التغيير داخليا وخارجيا ، فهى كما أسهمت فى عمليات الاستقلال الوطنى ، تعد أيضا وعاءً أساسيا للتحويل الاجتماعى والاقتصادى .

والحقيقة أن سبب تأخر اهتمام الثورة بعملية التصنيع يرجع إلى انشغال القيادة السياسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مهد سيطرتهم على الحكم بقضيتين الأولى تتمثل فى قضية التحرر الوطنى وتحقيق الاستقلال السياسى عن طريق تصفية الاحتلال البريطانى ، التى حسمت على خطوتين : الأولى اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، والثانية العنوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ . أما القضية الأخرى فكانت تنور حول تثبيت دعائم النظام الجديد وإنهاء سيطرة القوى السياسية التقليدية التى تسيدت الصعيدين السياسى والاجتماعى عشية الثورة ، وإنزال الملك عن عرشه ، وإعلان الجمهورية ، وحل الأحزاب السياسية ما عدا جماعة الإخوان المسلمين (٢) .

(١) الآن منتجوى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(٢) حول هذه القضية يمكن الرجوع إلى :

- محمد الجوهري ومحمود عودة والسيد الحسينى ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ .

- السيد زهرة ، مفهوم التنمية فى مصر ، ٥٢ - ١٩٧٠ ، ص ٣ .

- أحمد حمروش ، مجتمع عبد الناصر ، ص ١٥٧ - ١٦٠ .

ولا شك أن التنمية الصناعية لدى حكومة الثورة كانت إحدى الضرورات الهامة للقضاء على التخلف الاقتصادي الموروث من الرجعية القديمة والتبعية للرأسمالية الأجنبية ، لذا نجد أن الثورة حين شرعت في تعزيز الاقتصاد الوطني رأت بناء دعائم اقتصاد قومي متعدد النشاط وحديث الهيكل ، وسريع النمو ومتحرر من القيود الاستعمارية ، وفي خدمة كل أفراد المجتمع لا فئة بعينها (١) . ولا ريب أن الاقتصاد المصري في ذلك الوقت شعر لأول مرة بحريته بعد انقضاء تجربة محمد علي . وبدل سير التحولات الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع المصري غداة الثورة أن التنمية فرضت من خلال معركة طبقية حادة على المستوى القومي ، وأيضاً على المستوى النواحي . لقد فرضت المشكلة التنموية نفسها بالحاح أمام حكومة الثورة التي قبضت على السلطة ، باعتبارها أحد المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الحادة ، لذا نجدها ترى أن وضع الاستراتيجية التنموية هي الوسيلة الوحيدة لحلها (٢) .

وغنى عن البيان أن الحكومة الجديدة حينما جاءت لم يكن لديها سياسة اقتصادية واضحة ، أو نظرية كاملة للتعبئة الثورية سوى المبادئ الستة الشهيرة ، تلك التي كانت لا تخرج عن المبادئ العامة ، لذا نجدها بعد عام ١٩٥٦ توجهت إلى " مجموعة مصر " تستفسر منها عن الخبرة في المشاريع الصناعية ، وطلبت منها النصح والمشاركة في تنفيذ المشروعات وخلق قاعدة صناعية قومية . وبعد ثلاث أعوام أي في عام ١٩٥٩ أدارت نشاط مجموعة بنك مصر ، وأشرفت على جميع المشاريع الصناعية الخاصة التي اشتركت في تنفيذ خطة التصنيع . ونجد أن جملة الاستثمارات المستقلة في المشروعات في ذلك الوقت بلغت ٢٢ مليون جنيه مصري ، منها ١٨ مليون جنيه رصدتها " مجموعة مصر " وما أن رأت القيادة المصرية أن استقلال مجموعة مصر عن الدولة قد تجاوز حدوده ، حتى وضعت حواجز ساعدت في تقليص حجمها خوفاً من إغلاء هذه المجموعة لشروطها على الحكومة في كل ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الداخلية مستقلة اتصالاتها بالاحتكارات الأجنبية (٣) .

ومع أن البرجوازية الوطنية ساعدت القيادة الجديدة كثيراً في إثراء الطابع الاقتصادي للحكومة ، إلا أن مخاوف القيادة التي كانت تبغى احتكار السلطة السياسية ولا ترضى عن ذلك بديلاً ، قلب موازين القوى وأنساها فعل البرجوازية المصرية ، وراحت تقيد هذه المجموعة وتشل فعاليتها . الأمر الذي جعل الرأسمالية الوطنية تعزف عن المشاركة في عمليات التصنيع ،

(١) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، ص ٤٠ .

(٢) لوتسكفيتش ، عبد التامر ومعركة الاستقلال الاقتصادي : ٥٢ - ١٩٧١ ، ص ١٤ - ١٥ .

(٣) ايفر بيلياييف وافيني بريماكوف ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

وأصعوا أذانهم ، وعصبوا اعينهم عن دعوة قيادة الثورة فى الدخول فى عمليات التنمية الصناعية ، لذا رأت القيادة السياسية أن البرجوازية تؤيد الثورة بالكلام فقط ، وتتصرف معها عمليا ضد أهداف الدولة المرتبطة بالتصنيع . وأزعم أن المخاوف التى دبت فى البرجوازية الوطنية عن الزج بأموالهم فى الصناعة جاء من حقيقة أن الجيش كان يرسم سياساته بنفسه ، وأنه من خلال احتكاره للسلطة كان يسعى للسيطرة على كافة المناشط ، بما فى ذلك نشاط البرجوازية ، أى أنه كان يسعى إلى وضع البرجوازية تحت وصياته وخدمته (١) .

كل ذلك دفع مجلس قيادة الثورة إلى إنشاء الكثير من المشروعات الصناعية مثل صناعة المعادن والكيمائيات ومنتجات الصناعة الهندسية . ودخلت الحكومة رغما عن اتحاد الصناعات المصرى مباشرة فى تمويل هذه المشروعات وإدارتها ، كما فى الوقت نفسه قدمت يد العون للقطاع الخاص ، وقدمت الحد الأقصى للحماية والامتيازات الضريبية ، وإصلاح قوانين الشركات ، كما عملت على رفع مستوى الكفاية الصناعية وحل كافة المشكلات المتعلقة بتوسع الصناعة وتوزيع رأس المال والعمال وسياسة المبيعات والأجور بشكل عام . من ذلك يمكن القول أن الضباط الأحرار تسخولوا بصورة مباشرة فى الصناعة ، وأثروا تشجيع الاستثمار فى الصناعة لتحسين ورفع الكفاية الإنتاجية الصناعية (٢) .

وعلى الرغم من أن الثورة قد أولت القضية الزراعية الأهمية الأولى ، حين أدركت أن قضية الأرض والفلاح هى إحدى المسائل المركزية فى مصر على مر العصور ، إلا أن التصنيع بدأ ينحوا مسارا جديدا . ودلالة ذلك ما حدث فى الخطة الاقتصادية المتعجلة التى أعدتها الحكومة المصرية عام ١٩٥٧ التى فيها جاهدت لكى تزيد نصيب إسهام القطاع الصناعى فى الدخل القومى من ١٠٠ مليون جنيه إلى ١٨٤ مليون جنيه خلال خمس سنوات . وحقيقة الأمر أن عقد الخمسينات شهد نموا ملحوظا ، وإن كان معدل النمو قد تسارع فى أواخر ذلك العقد ، بل أن موقع الصناعة داخل بنية الاقتصاد المصرى ، قد ازدادت قوة بفضل خطة الخمس سنوات ٦٠ - ١٩٦٥ ، بعد أن كانت الصناعة عشية الثورة تساهم بنحو ١٥ ٪ فقط من الإنتاج القومى ، وتستوعب حوالى ١٠ ٪ من قوة العمل . كما بلغ مجموع الاستثمارات فيها ١٥٧٧ مليون جنيه مصر ، كان نصيب الصناعة والطاقة حوالى ٢٧ ٪ بينما كان نصيب الزراعة حوالى ٢٥ ٪ . وربما يفسر لنا ذلك نمو بعض

(١) المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٢) مايو ، الاقتصاد المصرى ، ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، ص ١٧٠ .

الصناعات خلال تلك الفترة مثل إطارات السيارات والورق والكرتون والأسمنت والملابس القطنية (١) .

ويبدو أن الخطة الخمسية الأولى قد أدت إلى ارتفاع المكانة النسبية للصناعة المصرية داخل الاقتصاد القومي (٢٨ ٪ من مجموع الدخل القومي) ، إلا أن الهيكل الصناعي قد ظل يعتمد على المشروعات الصناعية الصغيرة . ففي بداية الخمسينات نجد حوالي ٨ ٪ من المؤسسات المصرية يعمل بها ما لا يزيد عن عشرة عمال ، وخلال الفترة ذاتها لوحظ أن المؤسسات الكبيرة تشكل نسبة محدودة للغاية ولكنها تضم القسط الأكبر من العمال ومن الإنتاج الصناعي (٢) .

وطبقا لإحصاءات الصناعة في عام ١٩٥٢ ، فإن عدد المشروعات الصناعية القائمة في ذلك الوقت بلغت حوالي ١٩٥٢٧ مشروعا ، وأن ما يزيد عن ثلث هذه المشروعات كان إنتاجه لا يزيد عن الألف جنيه ، وكان رأس المال أكثر من نصف المشروعات أقل من مائتي جنيه للمؤسسة الواحدة ، في حين كانت ٧٥ ٪ منها لا يعمل بها أكثر من عشرة عمال ، إذ كان أغلب هذه المشروعات تدار من خلال أصحابها (٣) .

وهناك رؤى عديدة ترى أن خطوات الثورة في التصنيع ما هي إلا استمرار لعمليات التصنيع عشية الثورة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تلك العمليات التي تعد القاعدة التحتية للهيكل الصناعي الجديد منذ الخمسينات . فإذا كانت خطوات التصنيع عشية الثورة هي الدفعة الثانية للصناعة في مصر ، فإن ما حدث غداة الثورة هي الدفعة الصناعية الثالثة الجديدة . وقصارى القول في ذلك ، أنه كما كانت الزراعة وإيدة القرن التاسع عشر والعصر شبه الإقطاعي القديم ، فإن الصناعة الجديدة هي بنت القرن العشرين والثورة . والواقع أن الدفعة الصناعية الجديدة لم تبدأ منذ عام ١٩٥٢ ، ولكنها جاءت متأخرة في نهاية عهد الخمسينات وأوائل الستينات . ففي الأعوام ١٩٥٢ - ١٩٥٧ من خلال المجلس الدائم للإنتاج جاء مشروع كهربية أسوان ، وواكبه أيضا مشروع الحديد والصلب في حلوان ومصانع عربات

(١) سعد الدين ابراهيم ، " التنمية في مصر : الحلم الذي لم يتحقق بعد " ، في : مصر في ربع قرن ، ص ٥٢٢ .

(٢) السيد الحسيني ، التصنيع والتحول الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٣) حول المزيد من هذه الإحصاءات راجع :

إحصاء الإنتاج الصناعي لعام ١٩٥٢ ، الجدول رقم (٥) .

وأيضا : محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، ص ٢٥٥ .

السكك الحديدية " سيماف " ، ومصنع الورق بالإسكندرية والسعاد فى أسوان ، والكابلات الكهربائية وإطارات السيارات ، ناهيك عن عدد المحطات الكهربائية والحرارية ومصافى تكرير البترول . لذا يمكن القول أن السنوات من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٧ كانت تخطيطاً جزئياً ، ومحاولة وخطأ ، تلك التى كانت علامة لا تخطئ على مولد القطاع العام (١) .

وليس هناك من شك فى أن منهجية التصنيع فى مصر عقب الثورة قد سار وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ، وهو النهج المماثل لتجارب كثير من بلدان العالم الثالث . ويمكن القول أنه بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٦١ أضحى أساس الدفاع عن الصناعة الوطنية يتمثل فى الحماية الجمركية ، ويتضح هذا الأساس فى تقلب وزيادة أسعار الرسوم الجمركية على الواردات ، واعفاءات المواد الأولية والخام المستخدمة فى التصنيع من الرسوم الجمركية منذ ١٩٥٢ . وفى عام ١٩٥٤ أُلغيت الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات بهدف الإسراع فى بناء التصنيع الثقيل . وفى إطار ذلك أيضاً رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية وعلى السلع التى تنتجها الصناعة الوطنية ، وكانت مثل هذا الإجراءات بمثابة الدفاع عن الإنتاج الوطنى من جانب ، وتحقيق زيادة فى ميزانية الدولة من جانب آخر (٢) .

وجدير بالذكر أن البناء الصناعى فى بداية الخمسينات اصطبغ بالصبغة الاستهلاكية ، وهذا ما يضمن تبعية هذا البناء للاقتصاد الرأسمالى العالمى . لقد ساد فى تلك الحقبة صناعة المواد الغذائية والمنسوجات والحديد والصلب والمعادن والصناعات الكهربائية والأسمت والورق والزجاج والطوب والأسمدة والكبريت والجلود . وإنه وفقاً لأهمية المساهمة فى الإنتاج لهذه الصناعات ، فقد حققت الصناعات الغذائية مساهمة قدرها ١٢٢ مليون جنيه ، والصناعات الكيماوية ٢٠ مليون جنيه ، والصناعات الكهربائية ١٠ مليون جنيه ، وصناعة مواد البناء والخزف الصينى ٩ مليون جنيه ، والتعدين ٤ مليون جنيه ، أما قطاع البترول فقد حقق حوالى ٣٠ مليون جنيه (٣) .

كما تميزت أيضاً البنية الصناعية فى بداية الخمسينات بشكل تنظيمى قام على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج فجمع شكلها بين التركيز والتفتت . فالأول - التركيز - كان من نصيب المشروعات الرأسمالية الكبيرة من حيث الحجم والملكية والثانى - أى التفتت - كان يخص

(١) مابرو ، المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

(٢) محمد بريدان ، الاتجاه الرئعى للاقتصاد المصرى ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٣) البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ١٠ ، العدد ٤ ، ١٩٥٧ ، ص ٣ - ٥ .

المشروعات الصغيرة التي كانت تقوم على الشكل العائلي كوحدة اجتماعية انتاجية . وقد قدرت في بداية الخمسينات حجم الوحدات الصناعية بنحو ٨٠ ٪ من حجم المنشآت الصناعية ، وان هذه المنشآت قد استخدمت حوالي ٣٦ ٪ من القوى العاملة الصناعية ، أى حوالي ٤ ٪ من اجمالي القوى العاملة في الاقتصاد المصرى ، وهذه الوحدات تنتج حوالي ١٣ ٪ من القيمة المضافة ، أى حوالي ٣ ٪ من اجمالي المضافة للاقتصاد القومى ، وكانت الاجور المدفوعة لهذه الصناعات لا تزيد عن ٢٦ ٪ من اجمالي الاجور فى القطاع الصناعى . والجدير بالتوضيح أن هذه الصناعات شملت الأحذية والملابس وصناعة الأقمشة والمواد الغذائية وصناعة الغزل وصناعة المنتجات المعدنية والأثاث والتركيبات . وقد بلغ حجم المشتغلين فى النشاط الذى يجمع بين التركيز والتفتت - الصناعات الكبيرة والصغيرة - حوالي ٥٣٠ ألف عامل ، وإذا أضفنا حوالي ١٦٦ ألف عامل يعملون فى قطاع الصناعة المملوكة للدولة لأضحى حجم الطبقة العاملة حوالي سبعمائة ألف عامل (١) .

وإذا كان عام ١٩٥٢ لم يعبر عن أى تغير فى بنية القطاع الصناعى ، إذ استمر منهج التصنيع من خلال الاستماعة عن الواردات الذى كان يديره القطاع الخاص ، فإنه فى الوقت نفسه يعتبر نقطة تحول هامة فى إشراف الدولة على عمليات التنمية والتي اشتد أزرها فى الستينات حين تولت الدولة إدارة كل عمليات التنمية .

لقد عرفت الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٥٥ حركة تصنيع بطيئة الخطى وذلك يرجع بالضرورة إلى الانكماش فى الطلب المحلى الذى جاء نتيجة انتهاء الحرب الكورية ، مما أثر على الانتاج والاستثمار الصناعى ، وتردد القطاع الخاص فى الدخول فى عمليات التصنيع . وفى هذه الفترة ازداد الانتاج الصناعى بحوالى ٢٣ ٪ بمعدل سنوى قدره ٥٢ ٪ . أما فى الفترة التالية (١٩٥٥ - ١٩٥٩) فقد ازداد الانتاج الصناعى بحوالى ٢٩ ٪ ، أى بمعدل سنوى قدره ٦٤ ٪ سنويا . ولكن يجدر الإشارة إلى أنه ما أن حل عام ١٩٥٦ حتى اخذ قطاع التصنيع مسارا جديدا ، لذا يمكن القول أن العقد الممتد من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٦ يعد فترة الانطلاقة الجديدة بالنسبة للصناعة المصرية التى عرفت زيادة كبيرة فى معدلات الدخل الصناعى ومعدلات الاستثمار ، والتدخل الواضح من قبل الدولة فى الحياة الاقتصادية ودلالة ذلك أن جاء ٩٠ ٪ من الناتج الصناعى من خلال القطاع العام للدولة (٢) .

(١) عمرو محى الدين ، " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل " ، فى :

استراتيجية التنمية فى مصر ، من ١٨٢ - ١٨٢ .

وعلى الرغم من أن الصناعة في مصر قد شهدت خطى بطيئة حتى عام ١٩٥٤ إلا أن عام ١٩٥٢ قد شهد تزايدا واضحا في إنتاج المنسوجات وصادراتها ، ومن ثم أضحت إحدى سمات التصنيع في هذه الفترة . لقد حاول المخططون في هذه الفترة للاستفادة القصوى من المنتج الزراعي الرئيسي في البلاد بهدف تحويل الاقتصاد المصري من اقتصاد أحادي متخصص في تصدير السلع الأولية إلى اقتصاد صناعي متخصص في تحويل تلك السلعة . إن نمو الانتاج الزراعي من المواد الغذائية هو أقل من الطلب ، بمعنى أن المجتمع المصري الذي كان قبل الحرب مصدرا للمواد الغذائية ، أصبح على نحو متزايد مستوردا لها بعد الحرب .

وفي ضوء ذلك يمكن الزعم بأن قطاع الزراعة أصبح قيادا على توسع الصناعات الغذائية . ففي الفترة ذاتها انخفض نصيب الصناعات الاستهلاكية الأساسية مثل المنسوجات والغذاء والمشروبات والدخان من ٦٤٫٨ ٪ إلى ٥٥٫٦ ٪ . وفي مقابل هذا الانخفاض تطورت السلع الكيماوية والسلع الوسيطة مثل الورق والمعادن الأساسية وبعض السلع الرأسمالية التي لم تنجح مصر في تطويرها . إن الاتجاه السلبي للصناعات الرأسمالية يتضح بجلاء ليس في مصر فحسب، بل في كثير من البلدان النامية ، وإن نمط التغير الذي طرأ على أنصبة صناعات السلع الغذائية في عام ١٩٥٢ يمثل نسبة صغيرة ، وإن القطر لا يزال يمثل السلعة الرئيسية التي يلجأ إليها النشاط الاقتصادي حيث التصدير والنخول في المجتمع الصناعي (١) .

وإذا أردنا الوقوف على مدى إسهام الصناعة في العشر سنوات الأولى من الثورة ، يتضح أن عقد الخمسينات حقق انتاجا ونموا صناعيا ملحوظا ، وإن كان معدل النمو قد أخذ يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض . ويمكن رد ذلك إلى الظروف المحلية والعالمية التي واكبت هذه الفترة من التصنيع . فإذا كان عام ١٩٥٢ قد حقق زيادة سنوية قدرها ١٥ ٪ ، فإن عام ١٩٥٤ قد حقق زيادة ملحوظة قدرها ٨٩ ٪ ، ثم في عام ١٩٦٣ واصلت هذه الزيادة ارتفاعها حتى بلغت ١١٤ ٪ . أما إسهام الصناعة في الإنتاج القومي ، فيتضح أيضا أنه في عام ١٩٥٢/٥٢ بلغ حجم الصناعة في الإنتاج القومي ١٤٠ مليون جنيه مصري ، أما في عام ١٩٥٤/٥٢ فقد ازداد حجم مشاركة الصناعة في الإنتاج القومي عن العام السابق بحوالي ٣ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٥٨/٥٧ قفزت حجم المشاركة الى قدر كبير لتبلغ ١٩٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٩٢ ٪ . أما في عام ١٩٦٠/٥٩ فقد واصلت الزيادة في حجم مشاركة قطاع

(١) مايرد ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ - ٢٢٤ .

الصناعة فى الانتاج القومى لتصل إلى ٢١٢ مليون جنيه ، بزيادة قدرها حوالى ٤٠ ٪ عن العام السابق الذى بلغت حجم مشاركته حوالى ١٤٤٣ مليون جنيه مصرى (١) .

ويتضح من طبيعة التنمية الصناعية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ أن حركة التصنيع فى مصر جاءت من اجل اشباع حاجات الاسواق الداخلية ، أى أن الهدف الأساسى للانتاج كان للإحلال محل الواردات ، وصحة القول أن منهج الاستعاضة عن الواردات بمنتجات محلية كانت تمثل استراتيجية التصنيع إبان العشر سنوات الأولى من ثورة يوليو ١٩٥٢ . ويذهب البعض إلى أن منهج الاستعاضة عن الواردات يتماشى مع ظروف مجتمع يعمل جاهدا للتوطين نفسه فى مجال التصنيع ، وفى الوقت نفسه يخشى من تبنى صناعة تعجز الأسواق الداخلية عن استيعابها بسبب المنافسة الخارجية . وثمة ملاحظة هامة على المشروعات الصناعية التى أقيمت فى هذه الفترة ، تتلخص فى أن هذه المشروعات اعتمدت على تكثيف رأس المال ، أى ارتفاع حجم رأسم المال بالنسبة للعامل الواحد ، وهذا من شأنه أن يقلل نسبيا من العمال بسبب استخدامها لأساليب تكنولوجية متقدمة ، ولذا نجد أن المشروعات الصناعية لم تسهم بالكثير فى امتصاص فائض قوة العمل الزراعية . إن نصيب العمالة لم يطرأ عليه أى تغير جذرى ، والدليل على ذلك أن نصيب العمالة فى عام ١٩٤٧ بلغ حوالى ٩ ٪ وفى عام ١٩٦٠ زاد بنسبة ١ ٪ ، ليصبح ١٠ ٪ فقط ، وهذا يعد مساهمة ضئيلة جدا (٢) .

وفى سنوات ٥٧ - ١٩٥٩ اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات لإخضاع المشروعات الصناعية الأجنبية والمصرية لرقابتها ، وقامت المؤسسة الاقتصادية بتوجيه نشاطها بعد التأميم . وكما هو الحال فى البلدان النامية ، توجهت سياسة تطوير رأسمالية الدولة فى مصر فى المراحل الأولى من احتياجات رأس المال الخاص . وجدير بالذكر أن سياسة التوجيه التى اتبعتها الحكومة المصرية لم تكن البرجوازية المصرية على وعى بها تماما ، بل على العكس من ذلك ، كان تدخل الدولة مرهونا بايجاد قفزات من التقدم للصناعة ، مع إيجاد توافق بين القطاعين العام والخاص ، وفى هذه الأونة انقسم التصنيع فى مصر إلى قسمين لا ثالث لهما ، قسم مربح وآخر غير مربح ، وكان يدخل فى القسم الأول الصناعات الخفيفة وصناعة النسيج ، أما صناعة المعادن وتوليد الطاقة والكيمياء ، التى تتطلب استثمارات طويلة الأجل فكانت تدخل فى القسم الثانى . فإذا كانت الرأسمالية المصرية قد ولجت مجال الربح السريع ، فان السلطة الجديدة (الحكومة) قد دخلت - مضطرة - مجالات الصناعة غير المربحة حتى تساعد فى إيجاد طفرات فى الأولى . لقد كانت هذه الخطوة محل تشجيع ورضا من الرأسمالية . إن

Kh. Ikram, op. cit., p. 237.

(١)

(٢) محمد الجوهري ، والسيد الحسينى ومحمود عوده ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

إحجام الدولة عن الدخول فى مثل هذه الصناعات ، كان يعنى أن البرجوازية الكبيرة والمتوسطة سوف تعانى من نقص المواد الخام والمصنوعات المعدنية التى تكلفهم الكثير من العملات الأجنبية غير المتوفرة (١) .

وبإنشاء المجلس القومى للتخطيط فى عام ١٩٥٧ ، ومن قبله التمسير ، يكون المجتمع المصرى قد وضع أقدامه على أعقاب الصيغة اللارأسمالية . وجديد بالذكر أن التخطيط كاستراتيجية لم يأت إلا بعد رفع شعار التصنيع وتأميم قناة السويس (*) ، والحراسة ، والتمسير . إن الخطة العامة لمشروع السنوات الخمس للتصنيع أعوام ١٩٥٨/٥٧ - ١٩٦١/٦٠ لم تكن سوى برنامج نو أهداف محدودة للغاية ، وموجهة نحو حل بعض المهام لفترات قصيرة ، بيد أنها عرفت مجموعة من التطورات الصناعية أبرزها التوسع فى المشروعات القردية ، والزيادة فى رؤوس أموال الشركات الصناعية إلى حوالى ٨٢ مليون جنيه ، وهذه تعد زيادة كبيرة إذا ما قورنت بمجموع رؤوس الأموال المسجلة للشركات فى نهاية عام ١٩٥٦ الذى بلغ ٦٨٩ مليون جنيه (٢) .

والموقوف على حركة النشاط الصناعى بصورة مفصلة فى هذه الفترة ، فإن الجدول التالى يوضح لنا أن عدد العاملين فى المشروعات الصناعية التى تستخدم عشرة عمال فأكثر قد بلغ حوالى ٤٠٠ ألف عامل فى عام ١٩٦١/٦٠ . وإذا قورن هذا العدد بما تحقق فى عام ١٩٥٧ ، نجد أن ثمة زيادة فى العمالة قدرها ١٢٢٦٩٦ عامل بنسبة قدرها ٤٤ ٪ . وقد كان هذا العدد من العاملين موزعا بين الصناعات فى عام ١٩٦١/٦٠ كما يلى : ٤٨٢ ٪ فى صناعة الغزل والنسيج ، ١٧٥ ٪ فى الصناعات الغذائية ، ٩٢ ٪ فى الصناعات المعدنية والميكانيكية ، ٨٢ ٪ فى الصناعات الكيماوية بما فيها أيضا الورق والمطاط والجلود . أما عن قيمة الناتج الصناعى فقد ارتفع من ٣٩١٤٥٢ ألف جنيه فى عام ١٩٥٧ إلى ٥٨٢٨١٧ ألف جنيه عام ١٩٦١/٦٠ ، وبذلك يكون قد حقق زيادة قدرها ٦٨ ٪ . لقد اتصفت الصناعات فى هذه الفترة بالسمة الاستهلاكية مع زيادة التركيز الصناعى من حيث المشروع والتوزيع الجغرافى ، وزيادة النصيب النسبى لعوائد الملكية ، وانتعاش رأس المال المحلى تحت راية الاشتراكية الديمقراطية التعاونية التى نهجتها الدولة فى هذه الفترة خاصة بعد أن تم تمصير رأس المال الأوروبى (٣) .

(١) افغينى بريماكوف وايغور بيلياييف ، المرجع السابق ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(*) تعتبر الناصرية بتأميمها قناة السويس أول من أقدم على تأميم شركة متعددة الجنسيات فى العالم الثالث .

(٢) محمد نوبدار ، الاتجاه الرئعى للاقتصاد المصرى ... ، مرجع سابق ، ص ٧٩ - ٨١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٢ - ٨٤ .

جدول رقم (٣) يوضح اتجاه حركة النشاط الصناعي في مصر

من ١٩٥٧ حتى ١٩٦١/٦٠

متوسط الأجر السنوي		المرتبات والأجور		قيمة الانتاج - الف جنيه		العمال		الصناعات
٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	٦١/٦٠	١٩٥٧	
								الصناعات الاستراتيجية
١٤٠	١٦٩	١٢٨٥	٨١٤	٥٥٥٦	٢٦٩٩	٩٨٩٧	٤٨١٩	التعدين
٥٢٤	٥٧٥	١٧٢٥	١١٨٥	١٢٤٧٤	١٠٠٢٧	٢٢٤٢	٢٠٦١	البتروكيمياويات
٢٢٨	٢٩٠	٢١٢٠	١٩٩٩	١٨٠٠٣	١٢٠٢٦	١٢١١٠	٦٨٨٠	المجموع
								الصناعات التحويلية
١٢٢	١٢٢	٨٥٤٢	٧٤٥١	٢١٠٠٢٢	١٥٧٩٨٤	٦٩٨٢٢	٦٠٨٨٥	النسيج
١١٥	١٤٦	٢٢١٥١	١٦٥٢٠	١٧٥٠٢٠	١١٠٠٥٤	١٩٢٠٢٦	١١٢٢٤١	التزليق والتدعيم
	١٠٢		٩٠٨		١٤٨٧٩		٨٩٠٠	حلج وكبس القطن
١٤٢	١٤٧	١١٧٢	٦٠٩	٦١٢٢	٢١٥٤	٨٢٢٠	٤١٢٩	الأحذية والملابس
١٦٤	١٤٨	٦٠٠٦	٢٩٨٠	٤٩٩٩١	١٧١٤٩	٦٦٠٦	٢٠٠٧٩	الصناعات المعدنية
١١٧	١٠٥	١٥٥٤	٩٢٠	٦١٧٧	٥٢١٤	٨٩٧١	٨٧٤٠	الصناعات الخفيفة
١٤٢	١٤٢	٢٥١٥	٢١٠٢	١٦٧٤٦	١٢٢٤١	١٧٧١٦	١٤٧٤٩	مراد النشاء
١٤٤	١٢٢	٤٨٠٤	٢٥٥٢	٦٤٧٨٩	٢٠٨٦٢	٣٣٣٧٢	١٩٠٨٢	الكيمياء
٤٢٦	٢٢٤	١٦٤٥	١٤٢٢	٩٥٠٠	١٢٦٥٠	٢٨٦٢	٦٦١٢	مستحضرات البترول
١٨٤	١٥٢	١٩٠٢	١٨٨٢	١٠٧٢٢	٦٥١٢	١٢٢٤٧	١٢٢٠٥	صناعات أخرى
١٢٠	١٢٩	٤٩٧٩٢	٣٧٢٥٠	٥٤٩١٦	٣٧٤٩٠١	٢٨٢٩٦٥	٢٦٨٢٢٢	المجموع
١٢٦	٢٢٢	٢٦٢	٤٨٨	٥٦٢٧	٢٥٢٥	٢٩٢٢	٢١٨٩	الكهرباء والغاز
١٢٤	١٤٤	٥٢٥٤٥	٣٩٨٢٧	٥٧٢٨١٧	٢٩١٤٥٢	٢٩٩٩٩٨	٢٧٧٢٠٢	المجموع الكلي

المصدر: البنك المركزي: المجلة الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد ٤-٣، ١٩٦٤، ص ٢٢٧.

وبالنظر إلى تطور معدلات الاستثمار في قطاع الصناعة ، يتضح أن مجموع الاستثمارات في قطاع الصناعة بلغت في الخطة الخمسية الصناعية الأولى حوالي ١١٤ مليون جنيه ، كان نصيب الحكومة فيها ٢٤ مليون جنيه . والواقع أن مشاركة الدولة في التصنيع بدأ في حدود ضعيفة جدا بعد الثورة ، وكانت أولى هذه الاستثمارات من خلال المجلس الدائم للإنتاج . وفي التصنيع الرأسمالي مثل : الحديد والصلب في عام ١٩٥٤ ، وشركة راکتا للورق بالأسكندرية ، وفي مصنع كيما بأسوان ، ومصنع نسر لإنتاج إطارات السيارات . إن التحولات الهيكلية التي حدثت منذ عام ١٩٥٢ كانت تعنى دخول كثير من الصناعات الثقيلة تحت إمرة الدولة ، وطبقا لتقديرات وزارة الصناعة فإن الاستثمارات الفعلية كانت في ثلاثة وتسعين مشروعا صناعيا استكملت قبل ٢٠ يونيو ١٩٦٠ ، تكلفت حوالي ٧٤٩ مليون جنيه ، وهناك ٤٩٦ مليون جنيه استثمر في عدد غير محدود من المشروعات التي لم تنتج حتى عام ١٩٦٠ . والحقيقة الواضحة أن هدف الاستثمار قد تجاوزه بحوالي ١٠ مليون جنيه ، وذلك برغم الإنهاء المبكر لخطة الخمس السنوات الصناعية بعد ثلاث سنوات من بدء العمل فيها (١) .

ويتضح من تقرير وزارة الصناعة عام ١٩٥٧ أن حجم الاستثمارات في خطة التصنيع الأولى (٥٧ - ١٩٦٠) بلغت حوالي ١١٤ مليون جنيه مصرى وكانت تتوزع كما يلي : الأغذية ٧٩ مليون جنيه ، والكيماويات والورق والخشب والمنتجات غير المعدنية ٤٢٢ مليون جنيه ، والمنسوجات ٢٢٧ مليون جنيه والصناعات الهندسية ٤١٢ مليون جنيه . وبالنظر إلى هذه الاستثمارات نستدل على أنها اتجهت بصورة مكثفة إلى صناعات السلع الوسيطة وبلغ التجهيز . وجليد بالذكر أن الحكومة لم تساهم إلا بنحو ٢١ ٪ من حجم الاستثمارات . ويتضح من التقرير أيضا أن الإنجازات تتباين عن ما تحقق من أهداف ، وأن الاستثمارات التي تحققت بالفعل بلغت حوالي ٩٠ مليون جنيه ، وأن إنجازات مشاريع النسيج فاقت كل ما هو متوقع ، بينما جاء على العكس من ذلك إنجازات الصناعات المعدنية والآلية (٢) .

وبنظرة مدققة لسياسات التصنيع في هذه الفترة يمكن القول أن هذه السياسة جاءت لخدمة احتياجات الطبقة الوسطى الحضرية ، أى أنها كانت " مدفوعة الطلب " وموجهة لإشباع حاجات الطلب الاستهلاكي ، ويتضح ذلك من التركيز على الإنتاج الصناعي السلمي . ومن الأهمية بمكان أن نوضح أن قسما هاما من الصناعات في هذه الفترة اتجهت نحو الحاجات

(١) مايبوروزخوان ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٢) وزارة الصناعة ، الصناعة بعد الثورة وخطة السنوات الخمس ، ١٩٥٧ .

وأيضا : فرانسوا ريفيه ، الصناعة والسياسات الصناعية في مصر ، ص ٩٠ - ٩٢ .

الأساسية لإشباع حاجات الطبقة الوسطى فى المدن خاصة من السلع المعمرة التى كانت السياسات السعريّة تدعمها . إن الدفعة التى تلقّتها الصناعة فى الخمسينات والنصف الأول من الستينات تعتبر امتداداً لجهود البناء الصناعى فى إطار التغير المستمر فى هيكل الاقتصاد الدولى ، واستكمالاً للبناء الصناعى الذى يفرض وجوده بدءاً من عشرينات القرن الحالى فى منهج الإستعاضة عن الواردات .

ثانياً ، التصنيع فى مصر من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ (مرحلة رموز الاشتراكية والانتكاسة) .

ثمة نجاحات باهرة حققتها التصنيع فى مصر خاصة فى العقد الثانى من الفترة الناصرية الممتدة بين عامى ١٩٦١ - ١٩٧٠ ، ويرجع السبب فى هذا النجاح إلى الإجراءات الثورية على الصعيدين السياسى والاجتماعى التى انتهجها النظام الناصرى . ويرغم الإنجازات التنموية التى حققتها المجتمع المصرى فى هذه الفترة ، إلا أنها لم تخل من عقبات موضوعية وذاتية ترجع إلى العوامل الداخلية والخارجية ، تلك التى تتمثل فى التخلف العام الذى بدت عليه صورة المجتمع المصرى أو سياسات النظام العالمى . لقد أوضحت التجربة المصرية بجلالة أن المنطق الداخلى المضارى المعادى للاستعمار أدى إلى الإجراءات المعادية للرأسمالية ، ولا يأتى ذلك إلا من خلال اتباع سلطات الثورة سياسة ضد الاستعمار ومواصلة نضالها ضد تسلط الامبريالية ، ويفسر ذلك أن ما اتخذ من مضادات للرأسمالية بعدت كل البعد عن توجهات البرجوازية المحلية ، بل زد على ذلك أن القيادة المحلية أنهكت قدرة البرجوازية المحلية كطبقة ، ويتمثل ذلك فى ضرب مصالح رأس المال الأجنبى فى البلاد ، والذى أثر بالتالى فى الرأسمالية المحلية . بمعنى آخر أنه فى عملها النشط ضد الامبريالية أثرت بالتالى فى الرأسمالية المحلية ، ويتضح ذلك بشكل جلى فى إجراءات قيام القطاع العام وتوسع دور الدولة القائد فى عمليات التصنيع (١) .

وعلى ذلك يمكن القول أن عام ١٩٦١ يمثل نقطة انطلاق مرحلة جديدة لضرب مواقع وحصون الامبريالية ودك معاقل حليقتها (البرجوازية المحلية) فى الداخل . فكما ان عام ١٩٦١ يمثل علامة مضيئة فى المنحنى السياسى ، هو أيضاً يعد نقطة بارزة فى المناشط التنموية بشكل عام ، والتصنيع بشكل خاص ، حيث اعتمدت الدولة فيها على التدخل المباشر والسيطرة على المناشط الصناعية عن طريق التأميم . وقد اتضح ذلك بصورة جلية بصنور

(١) افينى بريماكوف وايغور بيليايف ، المرجع السابق ، ص ١٨١ - ١٨٢ و ص ١٨٩ .

" الميثاق الوطنى " فى عام ١٩٦٢ ، الذى حدد بشكل واضح إطار الملكية والإدارة . فالهياكل الأساسية للصناعة تكون ملكيتها للقطاع العام ، كما يمارس القطاع العام النشاط فى جميع الصناعات الأساسية . ويهدف إيجاد دور للدولة فى مجال الإدارة والإشراف والرقابة على الوحدات الإنتاجية الصناعية المملوكة للدولة ، عملت الدولة على إيجاد المؤسسات النوعية التى ضمت كل منها مجموعة من الشركات المتجانسة فى الإنتاج ، بهدف خلق نوع من التخطيط بين فروع التصنيع ، ومتابعة الخطط الإنتاجية فى الوحدات الإنتاجية الصناعية ، فضلا عن التنسيق بين التصنيع ككل وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى فى الاقتصاد القومى (١) .

إن تدخل الدولة المباشر فى التصنيع برز بشكل واضح مع تأميم مصالح رعايا الدول الأجنبية فى عام ١٩٥٧ ، واستكمل هذا الدور بصور قرارات التأميم فى عام ١٩٦١ . وقد تميزت إدارة الدولة للقطاع الصناعى فى هذه الفترة ببدء تنفيذ خطة النمو الصناعى . إن دور الدولة قد أخذ فى التعاضد فى الفترة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥ ، من خلال تخصيص قدر كبير من الموارد لتنفيذ المشروعات الصناعية واستمر هذا الدور من خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ ، ولكن بدرجة أضعف بكثير من الفترة السابقة لها .

وبعد صدور القانون رقم (١١٩) فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ تكون عملية التأميم قد أخذت فى تصحيح مسار قائم ، وشهدت مصر مرحلة جديدة ، إذ تم فيها تأميم أكثر من ٧٥ شركة ، وتم تحويل ٥٠ ٪ من رأس مال ٨٢ شركة كبيرة إلى ملكية الدولة . وفى يوليو ١٩٦١ أصدرت الحكومة القانون رقم (٧١) ليكمل القانون الصادر فى يوليو ١٩٦١ ، وبمقتضاه تكون الدولة قد استولت على ٥١ ٪ من نشاط الشركات القائمة . وفى عام ١٩٦٢ بدأت مرحلة جديدة من نمو القطاع العام ، إذ تم تأميم مئات الشركات التى تعمل فى ميدان صناعة النسيج والأسمنت والزجاج والصناعات الغذائية وغيرها . وفى هذا الإطار ينبغى أن نفرق بين ما تم فى يوليو ١٩٦١ وبين ما تم فى عام ١٩٦٢ من تأميم ، فالأول كان ضد البرجوازية الصغيرة ، أما الآخر فكان ضد البرجوازية المتوسطة . وعلى كل فإن ما تم من تأميمات بمثابة تجنيد كل الوسائل لإنجاز أول خطة خمسية للتنمية ، ومنع البرجوازية المحلية من أن تعبت بالخطط التنموية وخاصة الصناعية خاصة بعد أن خاب أمل الحكومة فيها (٢) .

(١) رأفت شفيق ، " التنمية الصناعية ودور الدولة منها " ، فى : المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ص ٧ .

(٢) لوتسكفيتش ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

وإذ كانت قوانين يوليو ١٩٦١ تعد بمثابة عملية ولادة للقطاع العام والتحول من السيطرة الفردية للرأسمالية المحلية والأجنبية إلى سيطرة رأسمالية الدولة ، فإن قرار تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وعملية قيام المؤسسة الاقتصادية هو مخاض عملية السيطرة على الهياكل الاقتصادية من قبل الدولة^(١) . إن التغيرات التنظيمية التي مثلتها بداية التأميمات لم تكن وليدة أيديولوجية مذهبية منذ البداية ، وإنما كانت عاملا أساسيا في خلق ما يسمى بحقبة رموز الاشتراكية ، والتي فيها ركز عبد الناصر على قضية الاشتراكية بحسبانها طريقا لإقامة مجتمع قائم على التخطيط والتصنيع ، وبذا يكون عبد الناصر قد وضع يديه على المفتاح الذهبي لعمليات التنمية الاقتصادية ، والذي به يحول مصر من مزرعة للقطن وريفا للمدينة العالمية ، إلى منتجة للصناعة الثقيلة ، إذ لم تعد الصناعة الاستهلاكية هي كل همه ، بل أضحت الصناعات الإنتاجية الكبيرة هي مقدمة متطلباته الأساسية^(٢) .

ولما كان التنظيم الصناعي الذي شيدهته الناصرية يهدف إلى إقامة التصنيع في مصر على أساس منظومة اجتماعية اشتراكية ، من أجل القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال ، نجد أن نمو التصنيع في هذه الحقبة (٦١ - ١٩٧٠) قد تأثر بشكل واضح بالسياسات القائمة ، والذي بها تحول نظام حرية المشروعات إلى نظام مركزي الإشراف وهذا بلا شك يشبه إلى حد كبير ما أقامه محمد علي (باشا) من إجراءات منذ أكثر من مائة عام ، وبذلك تكون الفرصة قد هيأت لإفساح المجال من النشاط الخاصة وزج بها خارج ميدان التصنيع .

وبالنظر إلى حجم القطاع الخاص بعد الإجراءات الثورية عام ١٩٦١ يتضح أن ثمة تقلصا واضحا يشهده . ولكن ما لبث أن عاود نشاطه مرة أخرى وخاصة بعد عام ١٩٦٨ . وطبقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، نجد أنه حتى يوليو عام ١٩٦٨ بلغ عدد المؤسسات الصناعية حوالي ١٤٤٥٥٦ مؤسسة صناعية ، أنتجت ما قيمته ١٠٥ مليون جنيه مصري في عام ١٩٦٧ ، وكانت تنحصر إنتاجها في الأحذية والملابس والموبيليات والهدايا التذكارية . وتعد هذه المؤسسات الصغيرة الحجم إذ يعمل بها حوالي ٩ عمال . ولكن علاوة على ذلك كان هناك مؤسسات صناعية كبيرة أيضا ، ولكنها لم تشغل حيزا كبيرا ، ولم يكن لها تأثير واضح في الاقتصاد القومي ، إذ كان للقطاع العام الغلبة والسيطرة . وبالقراءة نظرة مقارنة على القطاعين العام والخاص في مصر يتضح أنه في عام ١٩٦٦ بلغ القطاع العام حوالي ٨٨ ٪ في

(١) مابرو ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٢) غالى شكرى ، مدخل تمهيدى للفكر الناصري ، في : الفكر الاستراتيجى العربى (مجلة) ، ص ٧٨ .

الصناعات الاستخراجية بينما حقق القطاع الخاص حوالي ١٢ ٪ . وجدير بالبيان أن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، إذ بعد ضرب الدولة والانتكاسة في عام ١٩٦٧ ، أخذ القطاع الخاص في التمدد والاتساع وأخذ المبادرة مرة أخرى (١) .

ومن أجل إعطاء فكرة عن تطور هيكل الوحدات الصناعية حسب الحجم من عام ١٩٦٧ ، يتضح من الجدول رقم (٤) ، أنه في الوقت الذي تزايد الوزن النسبي للوحدات الكبرى التي تستخدم أكثر من ٥٠٠ شخص ، فقد ثبت الوزن النسبي للمنشآت الصغيرة التي تستخدم بين عشرة وخمسين شخصا ، إن ذلك يوحي لنا أن هذه الفترة شهدت ازدياد درجة تحيز عملية النمو الصناعي إلى المنشآت والوحدات الكبيرة نتيجة نور رأس المال العام في إقامة الصناعات الجديدة التي شهدتها هذه الفترة . في الوقت الذي بلغت فيه الصناعات الصغيرة (من ١٠ إلى ٤٩ شخص) حوالي ٢٧٢٢ منشأة في عام ١٩٥٢ ، نجدها في عام ١٩٦١ حوالي ٢١٧٣ منشأة ، وفي عام ١٩٦٧/٦٦ بلغت حوالي الضعف مما كانت عليه في عام ١٩٥٢ . وبالنسبة للمنشآت المتوسطة الحجم التي تضم من ٥٠ إلى ٩٩ عامل نجدها بلغت في عام ١٩٦١ حوالي ٨٢٦ منشأة ، وفي عام ١٩٦٧/٦٦ بلغت انخفاضا قدره حوالي الضعف ، في الوقت الذي تزايد فيه حجم المنشآت الكبيرة الحجم (٥٠٠ عامل فأكثر ، إلى الضعف من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٧/٦٦) . فعلى الرغم من تناقص حجم المؤسسات متوسطة الحجم ، إلا أن هذا التناقص كان على حساب تزايد المؤسسات كبيرة الحجم (٢) .

وبالنظر إلى قيمة الناتج الصناعي ، فمن الجدول رقم (٥) يتضح أن الإنتاج الصناعي طرأ عليه تغير ملحوظ بالزيادة فيما بين عامي ٦٠ - ١٩٦٥ ، وتقدر هذه الزيادة بحوالي ٥٠ ٪ . وبنحو ٢٩ ٪ في نصف العقد التالي . وكان متوسط معدل الزيادة السنوية في نصف العقد الأول أي من ٦٠ - ١٩٦٥ تقدر بحوالي ١٠ ٪ ، ويستثنى من ذلك عام ١٩٦٢/٦١ ، إذ كان المعدل ٤ ٪ . ويمكن رد ذلك إلى سوء المحصول الزراعي والصعوبات التي جاءت انعكاسا لقرارات تأميم المشروعات الصناعية . أما متوسط معدل الزيادة السنوية للفترة الثانية أي من ٦٥ - ١٩٧٠ نجدها بلغت ٧٫٨ ٪ ، ويستثنى من ذلك أيضا عام ١٩٦٧/٦٦ وعام ١٩٦٨/٦٧ إذ قل فيهما المعدل عن المتوسط (٤ ٪ ، ٦ ٪ على التوالي) . ويمكن إرجاع ذلك النقص إلى سوء المحصول الزراعي وظهور آثار هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وإذا كان الإنتاج الصناعي في الخطة

(١) افغيني بريماكوف وايفور بيلياييف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤ . وأيضا :

محمد نويدار ، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ، ... مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٢) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

جدول رقم (٤) يوضح التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية والتعدينية حسب الحجم من ١٩٦١ - ١٩٦٧ (٥)

١٩٦٧/١٩٦٦		١٩٦١		الفئة
التوزيع النسبي %	عدد المنشآت	التوزيع النسبي %	عدد المنشآت	
٧٩٫٨	٤١٩٩	٧٨٫٤	٣١٧٣	منشآت صغيرة الحجم ١٠ - ٤٩
٨٫٧	٤٥٨	٩٫٢	٨٣٦	منشآت متوسطة الحجم ٥٠ - ٩٩
٧٫٨	٤٠٩	٩٫٦	٣٨٨	١٠٠ - ٤٩٩
٣٫٧	١٩٣	٢٫٧	١١١	منشآت كبيرة الحجم ٥٠٠ فأكثر
١٠٠	٥٢٥٩	١٠٠	٤٠٤٧	الجملة

(٥) المصدر: بيانات التعداد الصناعي لعام ١٩٦٧/٦٦ .

الخمسية الأولى قد بلغ زيادة قدرها ٣٩٫٩ ٪ ، فإن الإنتاج الصناعي في الفترة الخمسية الثانية أصابه النقص إذ بلغ حوالي ٣٢ ٪ من قيمة الإنتاج الصناعي في عام ١٩٦٥ (١) .

ويتضح من الجدول أيضا أن الصناعات الغذائية والنسجية والهندسية والكيميائية تحتل مساحة واسعة من هيكل الصناعة المصرية . وفي الفترة نفسها كان الترتيب التقليدي للتصنيع سائدا ، إلا أن الصناعات الغذائية والنسجية تبادلتا المواقع فيما بينها أكثر من مرة ، بينما مكثت الصناعات الهندسية والكيميائية على حالها . لقد شكلت الصناعات النسجية حوالي $\frac{٧}{٥}$ قيمة الانتاج الصناعي ، بينما شكلت الصناعات الغذائية حوالي $\frac{١}{٤}$ قيمة الانتاج الصناعي فقط ، في مقابل الصناعات الميكانيكية كانت تعادل العشر ، والصناعات الكيميائية بلغت $\frac{١}{٦}$ ، أما الصناعات الغذائية فقد شكلت وحدها مجموع الصناعات الكيميائية والهندسية والنسجية . والمتتبع لتاريخ التصنيع في مصر يستطيع أن يقف على قصة العلاقة الصراعية بين الصناعات

(١) محمد بويرار ، الاتجاه الريعي ... ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

الغذائية والصناعات النسيجية ، قصة الصراع بين منافسين عتيدين ، تلك العلاقة التي تشبه إلى حد كبير المنشار ، فلئن كانت الصناعات الغذائية متفوقة في عام ١٩٥٢ ، فإنها تراجعت إلى الخلف في عام ١٩٥٦ ، ثم ما لبث أن استردت تفوقها في عام ١٩٧٣ (١) .

وبنظرة إجمالية على تطور هيكل القطاع الصناعي في الفترة الناصرية ، يتضح ما أشرنا إليه قبل قليل من حيث النمط العام لمنهج الاستعاضة عن الواردات وأولوياته . ففي عام ١٩٥٠ كانت الصناعات الاستهلاكية تمثل ٧٣ ٪ من جملة القيمة المضافة الصناعية ، أي أنه بعد عقدين من إقرار الرسوم الجمركية انخفضت الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية .

جدول رقم (٥) يوضح قيمة الإنتاج الصناعي من ٦٠ - ١٩٧٠ (*)

(مليون جنيه)

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٠	الصناعة
							الصناعات التحويلية
٤٧٠ر٣	٤٥٠	٤٢٣	٣٨٩	٣٧٤	٣٦٢	٢٣٦	الغزل والنسيج
٤٨١ر٨	٤٢٥	٣٦٨	٣٤٣	٣٠٨	٢٨٤	١٧٧	المواد الغذائية
١٨٠ر٨	١٦٤	٢٠٣	١٧٦	١٧١	١٣٤	٤٩	الكيمائيات والجلود
١٩٨ر٧	٢٣٣	١٥٢	١٢٠	١٥١	١٧٥	٨١	الميكانيكية والإلكترونية
							مواد البناء والخزف
٩٣ر٩	٤٥	٣٧	٣٥	٣٥	٣١	٢٠	الصيني
١٤٢٥ر٥	١٣١٧	١١٨٣	١٠٧٧	١٠٣٩	٩٨٦	٥٥٨	المجموع
-	١١	١٤	١٢	١٢	١١	٨	التعدين
١٣٣ر٢	١١٠	١١٩	١٠٠	١٠٣	١٢٢	٦٦	البتروكيمياويات
٧٥ر٩	٧٣	٦٦	٦٠	٥٩	٥٥	٦٩	الطاقة الكهربائية
١٣٤ر٦	١٥١١	١٣٨٧	١٢٤٥	١٢١٣	١١٧٤	٦٦١	المجموع الكلي

(*) المصدر : ركب هذا الجدول من :

البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد ٤٠٣ ، ١٩٦٨ ، ص ١٥٣ ، المجلد الحادي عشر ، العدد ٤ ، ١٩٧١ ، ص ١٢٣ .

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثالث ، ص ٥٨١ .

ففى عام ١٩٥٠ كانت صناعة الغزل والمنسوجات والصناعات الغذائية تمثل ٥٦ ٪ من جملة القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى ، وبقى التحيز للصناعات الاستهلاكية واضحا ، إذ بلغ فى عام ١٩٧٠ حوالى ٦٣ ٪ من جملة القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى ، وبمقارنة ذلك بالصناعات الرأسمالية فإنها لم تزد عن ٦ ٪ من القيمة المضافة الصناعية ، فى حين كانت حوالى ٢٢ ٪ فى عام ١٩٥٠ .

وبالنظر إلى الصناعات الوسيطة نجد أنه طرأ زيادة ملحوظة على الأهمية النسبية من ٢٢ ٪ من القيمة المضافة الصناعية إلى ٣٠ ٪ ، وجليد بالبيان أن هذا التوسع كان بالأساس فى مجال البترول والصناعات الكيماوية وخاصة الأسمدة .

وبالنسبة للعمال فى مجال التصنيع نجد أنه فى عام ١٩٦٠/٥٩ بلغ حجم العمال حوالى ٦١٢٧ ألف شخص يمثلون ١٠٢ ٪ من العمالة الكلية فى الاقتصاد القومى . وفى أثناء الخطة الخمسية الأولى زاد حجم العمال زيادة ملحوظة إذ بلغ عددهم ٨٤٤ ألف عاملا فى عام ١٩٦٥/١٩٦٤ ، وبلغت نسبتهم حوالى ١١٤ ٪ من الحجم الكلى للعمال . وبذا تكون القوة العاملة الصناعية شهدت زيادة قدرها ٣٧ ٪ من النصف الأول من الستينات . وتوالى العمالة زيادتها فى النصف الثانى من عقد الستينات ، وإنما بمعدل يقل كثيرا ، إذ بلغ عدد العاملين حوالى ٩٣٨٩ ألف يمثلون ١١٩ ٪ من إجمالى العمالة ، وتكون العمالة الصناعية قد سجلت نسبة تزيد قليلا من ١١ ٪ طوال نصف العقد الأخير من الستينات بمعدل يزيد قليلا عن ٢ ٪ ، أى أن ذلك يشير إلى أن التوسع الصناعى لا يستطيع استيعاب جزء كبير من توسع القوة العاملة من النشاطات غير الصناعية إلى أخرى صناعية (١) .

وبالنظر إلى توزيع العمالة فى الصناعات التحويلية فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧١/٧٠ ، يتضح من الجدول رقم (٦) أن الصناعات الاستهلاكية استوعبت أكثر من ثلثى العمالة ، فإذا كانت قد استحوذت على حوالى ٧٠.٨ ٪ ، ثم فى عام ١٩٧١/٧٠ انخفضت عما حققته فى الأعوام السابقة لتصل إلى حوالى ٦٠.٩ ٪ . وإذا كانت الصناعات الاستهلاكية قد أصابها التدهور من حيث استيعابها للعمال ، فإن الصناعات الوسيطة والرأسمالية أصابها الانتعاش ، والدليل على ذلك ما حدث فى ارتفاع نسبتها ، إذ نجد أن السلع الوسيطة ارتفعت نسب العمال فيها من ١٨.٤ ٪ فى عام ١٩٥٢ إلى ٢٧.٢ ٪ فى عام ١٩٧٠ ، وكذلك الحال بالنسبة للسلع الرأسمالية التى ارتفعت نسب العمالة فيها من ٣.٩ ٪ إلى ٧.٧ ٪ . ولكن ما

(١) مصطفى السميد ، " التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان " ، فى : المؤتمر السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ٥٢ - ١٩٧٢ ، ص ٢٢٧ .
وأيضا : عمرو محى الدين " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر ... " مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

أصاب المجموعة الأولى (الاستهلاكية) أصاب المجموعة الرابعة ، إذ تراجعت في استيعابها للعمالة من ٦٠٩٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٤٢٪ في عام ١٩٧١/٧٠ (١) .

إن الزيادة في القوة العاملة في هذه الفترة يمكن ردها إلى ما طرأ على البنية الصناعية من توسع ، وما أضيف إلى المؤسسات الصناعية من فنون إنتاجية حديثة ، وإلى إجراءات التأميمات ، وازدياد حجم الإدارة ، وانقاص عدد ساعات العمل والتزام النولة بالتعيين .

جدول رقم (٦) يوضح توزيع العمالة في الصناعات التحويلية

من ١٩٥٢ حتى ١٩٧١/٧٠ (*) (مؤسسات تضم أكثر من عشرة عمال)
(النسب المئوية)

٧١/٧٠	٦٧/٦٦	١٩٦٠	١٩٥٢	الصناعات
٦٠٩	٦٠٧	٧١٣	٧٠٨	١ - مجموعة الصناعات الاستهلاكية : أغذية ومشروبات وتبغ وغزل ونسيج الملابس
٢٧٢	٢٧٢	١٨٧	١٨٤	٢ - مجموعة السلع الوسيطة : أخشاب وبتترول ومنتجات غير معدنية ومعادن أساسية ومنتجات معدنية .
٧٧	٦٧	٣٤	٣٩	٣ - مجموعة السلع الرأسمالية : الآلات الكهربائية وغير الكهربائية ومعدات النقل .
٤٢	٥٤	٦٦	٦٩	٤ - مجموعة الصناعات الأخرى : أثاث وطباعة وجلود منتجات جلدية وصناعات أخرى .
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة

(1) Source: S. Radwan, op. cit., p. 214.

(١) راجع في ذلك :

- فرانسوا ريفيه ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وباعتبار أن الاستثمارات التي تتوجه إلى ميدان الصناعة تبين الاتجاه العام للرغبة في التصنيع ، فإن القاء نظرة فاحصة على الاستثمارات الصناعية نجدها حققت في الخطة الصناعية الأولى حوالي ٤٦٨ مليون جنيه (بالأسعار الجارية) وكانت موزعة كالآتي : في عام ١٩٦١/٦٠ بلغت ٩٨ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٦٢/٦١ بلغت ٦٢ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٦٣/٦٢ بلغت حوالي ١٠٦ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٦٤/٦٣ حققت ١٠٠ مليون جنيه ، أما في عام ١٩٦٥/٦٤ فكانت ١٩٢ مليون ، وبالنظر إلى نسبة الاستثمار الصناعي إلى مجموع الاستثمارات القومية في سنوات الخطة نجدها حققت ٢٦,٢٢ ٪ في المتوسط . وفي النصف الثاني من عقد الستينات كانت الاستثمارات الصناعية على النحو التالي : في عام ١٩٦٥/٦٦ بلغت ١٠٠ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٦٦/٦٧ بلغت ٩٨,٤ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٦٧/٦٨ بلغت ١٠١,١ مليون جنيه ، أما في عام ١٩٧٠/٦٩ فكانت ١٢٢,٣ مليون جنيه ، وبهذا يكون مجموعها ٥٠٩ مليون جنيه ، أي حوالي ٢٩ ٪ من مجموع الاستثمارات القومية (١) .

وبالنظر بدقة إلى تطور الاستثمارات من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ يستطيع أن يستدل على أن ثمة تغير ملحوظ في معدلات الاستثمار ، فإذا كانت معدلات الاستثمار قد شهدت ارتفاعا ملحوظا في سنوات الخطة الخمسية الأولى (٦٤/٦٠) فإن هذه المعدلات شهدت انكسارا واضحا في السنوات التالية بدءا من عام ١٩٦٧ . ومن الأهمية بمكان أن نعي أن ما طرأ على معدلات الاستثمار من انخفاض ملحوظ غداة الانحدار العسكري في يونيو ١٩٦٧ لا يمكن أن يأتي إلا في إطار ارتباطه بآثر الأزمة العربية الإسرائيلية على الاقتصاد المصري ، وإغلاق قناة السويس ، وتوجيه الاستثمارات إلى إعادة بناء العسكرية المصرية .

وبالنظر لسياسات التصنيع في هذه الفترة ، نجدها أيضا جاءت مدفوعة الطلب لتلبية طلبات الطبقات البينية في الحضر ، بمعنى أنها وجهت بالأساس لإشباع حاجات الاستهلاك المحلي . لقد شهد المجتمع المصري فيما بين عامي ١٩٥٢ ، ١٩٧٠ فترات من التنمية الصناعية ذات المعدلات المرتفعة ويمكن القول أن مصر منذ عصر محمد علي لم تشهد مثل هذه المعدلات ، كما أنها لم تعرفها كثير من الدول النامية في عقدي الخمسينات والستينات . إن هذه التنمية حققت مزيدا من فرص الحياة ، ومن المساواة في هذه القرص لأفراد الشعب المصري ، ويرغم

(١) محمود بويدار ، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

كل هذه الصفات التي تتسم بها تجربة عبد الناصر ، إلا أنها يسودها ما يلي : مركزية الدولة وقيادة القطاع العام فى مجالات الإنتاج وسيادة مبدأ التخطيط الشامل فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ، وسيطرة العسكريون على التوجيه والإدارة . لذا كانت هذه التجربة التنموية فورية سلطوية تقوم على شخصية الزعيم ، نون مشاركة شعبية ، وتتم من خلال جهاز بيروقراطى قوامه أبناء الطبقة الوسطى بكل شرائحه العسكرية والمدنية (أهل الثقة وأهل الخبرة) (١) .

توضح الطفرات التي حدثت فى التنمية الصناعية ، أن التصنيع فى هذه الفترة قد أخذ نهجا لاشتراكية الدولة ، وأن ذلك يتقارب إلى حد كبير مع تجربة محمد على . فإذا كانت الصناعة فى عهد محمد على قد اتصفت بالجبرية والاحتكار ، فإن التصنيع فى الفترة الناصرية قد أخذ وجهة أخرى تبعد عن إطار هذا الوصف فهو فى الفترة الأولى يدخل فيما يسمى بالرأسمالية الليبرالية ، ثم فى فترة القوانين الاشتراكية يصطلح عليه برأسمالية الدولة . فبينما كان محمد على يحتكر كل أوجه الصناعة ومدبرها لها من خلال بيروقراطية مركزية ، ولم يوظف أيا من الفائض الاجتماعى لصالح من يعمل ، أو لإيجاد مساواة بين فئات الشعب ، فإن عبد الناصر كان على العكس من ذلك ، إذ عمل قدر طاقته على تحسين فرص الحياة وتنويع الفوارق الطبقيّة ، وإيجاد المساواة بين الطبقات الاجتماعية (٢) .

لقد أثبتت كل من تجربتى عبد الناصر ومحمد على على إمكانية قيام صرح اقتصارى متنوع ، وكذا أكدت التجريبتان إمكانية الأخذ بالتصنيع بكافة مستوياته . وبرغم ما واجه عبد الناصر ومحمد على من تحديات خارجية فى محاولات تصنيع المجتمع المصرى ، إلا أنهما خلقا صناعات استطاعت أن تسهم فى الناتج القومى بنصيب وافر ، كذلك أثبتت التجريبتان إمكانية الاعتماد على الذات فى إنجاز التصنيع . ولقد وعى كل منهما بضرورة الاحتفاظ بحرية الحركة والاستقلال فى صنع القرارات التنموية والسياسية ، باعتبار أن الاعتماد على الخارج يعتبر إفراغا لعملية التنمية من مضمونها الحقيقى الذى يقف موقفا معاندا من عمليات التخلف والتبعية .

(١) محمد الجوهري ومحمود عودة والسيد الحسينى ، المرجع السابق ، ص ١١٨ . وحول قضية أهل الثقة وأهل الخبرة ، راجع فى ذلك : شحاته السيد صيام ، نمط الإدارة العليا والتصنيع فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٠ : دراسة تتبعية لمفهوم الثقة والخبرة ، ١٩٨٤ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، التنمية فى مصر . فى : مصر فى ربيع قرن ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ .

وإذا كانت هناك نقاط اتفاق واضحة بين عبد الناصر ومحمد على في قيام هياكل التصنيع والنهوض بالعملية التنموية ، فهناك أيضا مثلا صارخا لتشابههما في السقوط ، فكما فتح باب الاقتصاد المصرى على غاربه بعد انتهاء تجربة محمد على ، فإن نفس الظرف قد تكررت غداة انتهاء تجربة عبد الناصر فى عام ١٩٧٠ . إن سياسة الباب المفتوح التى اتبعتها خلفه غداة رحيل عبد الناصر ، ساهمت فى تقويض ما أقامته الناصرية من هياكل صناعية ، وهذا هو حديث الفصل القادم .